الصكوك الوطنية
NATIONAL BONDS

إستمارة طلب – THE PAYOUT
الشركات

الرقم المرجعي:

الجزء أ – بيانات الشركة

هل لدى الشركة حساب مع الصكوك الوطنية؟ ◯ نعم ◯ لا **إذا كانت الإجابة بـ "نعم"، يرجى تزويدنا برقم الحساب والانتقال إلى الجزء هـ:**

رقم الحساب: | **الاسم القانوني:**

الهيكل القانوني: ◯ شركة مساهمة عامة ◯ شركة مساهمة خاصة ◯ شراكة عامة ◯ شركة تضامن ◯ ذات مسؤولية محدودة ◯ ملكية حصرية منظمة اجتماعية/خيرية

سلطة الترخيص: ◯ المنطقة الحرة ◯ في الخارج ◯ أخرى: _____

نوع الترخيص: ◯ ترخيص تجاري ◯ ترخيص صناعي ◯ مرسوم حكومي ◯ مرسوم حكومي ◯ أخرى: _____

طبيعة النشاط: ◯ تجارة عامة ◯ تجارة مجوهرات / ألماس ◯ عقارات ◯ محاسبة ◯ مؤسسة استشارات قانونية ومحاماة
◯ شركة مزادات ◯ تجارة/توريد الكيماويات – البتروكيماويات ◯ أخرى: _____

رقم الرخصة التجارية: | **تاريخ انتهاء الرخصة التجارية:** yyyy/mm/dd

مكان التأسيس:

عنوان البريد الالكتروني: | **رقم الهاتف:**

عنوان الشركة:
رقم الشقة – اسم المبنى – اسم أو رقم الشارع | الرمز البريدي أو صندوق البريد
المدينة - الإمارة | الدولة

العنوان البريدي: (في حال اختلافه عن عنوان الشركة)
رقم الشقة – اسم المبنى – اسم أو رقم الشارع | الرمز البريدي أو صندوق البريد
المدينة - الإمارة | الدولة

اسم المسؤول المفوض:

عنوان البريد الالكتروني للمسؤول المفوض: | **رقم الهاتف للمسؤول المفوض:**

الجزء ب –المؤسسات المالية

(أ) هل الشركة مؤسسة مالية؟ ◯ نعم ◯ لا

إذا كانت الإجابة بـ "نعم"، يرجى تزويدنا بالرقم العالمي لتعريف الوسيط (GIIN) الذي تم الحصول عليه لأغراض إقرار الامتثال الضريبي (FATCA)

إذا كانت الإجابة بـ "نعم" ولم يكن لمؤسستكم رقم عالمي لتعريف الوسيط (GIIN)، يرجى تحديد سبب عدم الحصول عليه:

(ب) هل الشركة هي مؤسسة إيداع (Depositary) أو مؤسسة راعية (Custodial) أو شركة تأمين محددة؟ ◯ نعم ◯ لا

(ج) هل الشركة مؤسسة استثمارية؟ ◯ نعم ◯ لا

(د) هل الشركة هي مؤسسة استثمارية مقرها في دوله غير مشاركة وتديرها مؤسسة مالية أخرى ؟ ◯ نعم ◯ لا

(إذا كانت الإجابة بنعم ، يرجى تقديم نموذج التصريح الذاتي لمعايير الإفصاح المشتركة لكل شخص متحكم يمتلك 25% أو أكثر من الملكية)

إذا كنت قد اخترت "نعم" لأي مما ورد أعلاه ، فيرجى الانتقال إلى القسم د.

القسم ج – مؤسسة غير مالية (أجنبية) NFE / NFFE

هل الشركة مؤسسة غير مالية (أجنبية) نشطة ◯ نعم ◯ لا إذا كانت الإجابة بنعم ، يرجى تحديد الخيار / الخيارات التي تنطبق أدناه

(أ) هل المؤسسة جهة حكومية/ جهة مملوكة للحكومة أو مصرف مركزي ◯ نعم ◯ لا

(ب) هل المؤسسة منظمة دولية مكلفة؟ ◯ نعم ◯ لا

(ج) هل الشركة مدرجة في السوق المالي أو شركة تابعة لمؤسسة مدرجة بالسوق المالي؟ ◯ نعم ◯ لا

يرجى تزويدنا باسم السوق المالي الذي تتداول فيه الشركة بانتظام

(د) مؤسسة غير ربحية مثل المؤسسات الدينية أو الخيرية أو الثقافية أو التعليمية ◯ نعم ◯ لا

(هـ) بخلاف (أ) و(ب) المذكور أعلاه ◯ نعم ◯ لا يرجى التحديد

هل الشركة مؤسسة غير مالية (أجنبية) غير نشطة ◯ نعم ◯ لا

إذا كانت الإجابة بنعم، يرجى تقديم نموذج التصريح الذاتي لمعايير الإفصاح المشتركة لكل شخص متحكم يمتلك حصة 25% أو أكثر

القسم د – بيانات المالكين والأشخاص المخولين بالتوقيع

الإسم	الجنسية	بلد الإقامة / التأسيس	المنصب/الوظيفة	نسبة الملكية %	أ	ب	إذا كانت إجابتك بـ "نعم" على "أ" أو "ب"، يرجى تزويدنا برقم التعريف الضريبي (TIN)
					هل الشريك الفرد مواطن أمريكي/مقيم أو يحمل البطاقة الخضراء؟	هل الشريك مؤسسة تم تأسيسها في الولايات المتحدة؟	
					◯ نعم ◯ لا	◯ نعم ◯ لا	
					◯ نعم ◯ لا	◯ نعم ◯ لا	
					◯ نعم ◯ لا	◯ نعم ◯ لا	
					◯ نعم ◯ لا	◯ نعم ◯ لا	
					◯ نعم ◯ لا	◯ نعم ◯ لا	
					◯ نعم ◯ لا	◯ نعم ◯ لا	

الصكوك الوطنية
NATIONAL BONDS

إستمارة طلب – THE PAYOUT
الشركات

الرقم المرجعي:

الجزء هـ - إقرار الامتثال الضريبي

يرجى إكمال الجدول التالي مع الإشارة إلى الدول التي تعتبر مقيماً بها لأغراض ضريبية إلى جانب رقم التعريف الضريبي في كل دولة. إذا كان صاحب الحساب ليس مقيماً ضريبياً في أي بلد / ولاية قضائية، فيرجى الإشارة إلى ذلك على السطرا وتقديم مكان الإدارة أو الولاية القضائية الفعالة التي يقع فيها مكتبه الرئيسي.

دولة الإقامة لأغراض ضريبية	رقم التعريف الضريبي TIN	في حال عدم توفر رقم تعريف ضريبي، يرجى تحديد السبب "أ" أو "ب" أو "ج". في حال اختيار السبب "ب"، يرجى تحديد أسباب تعذر الحصول على رقم تعريف ضريبي

السبب "أ" – الدولة التي يقيم بها حامل الحساب لا تصدر "أرقام تعريف ضريبي" للمقيمين بها
السبب "ب" – صاحب الحساب تعذر عليه الحصول على رقم تعريف ضريبي
السبب "ج" - رقم التعريف الضريبي ليس مطلوباً حسب لوائح وأنظمة الدولة التي تعتبر مقيماً بها لأغراض ضريبية

الجزء و – تفاصيل المنتج The Payout (" المنتج")

منتج "The payout" ("المنتج") هو منتج مدته سنتان من الاستثمار، مقوم بالدرهم الإماراتي والذي يتيح للعملاء كسب ربح متوقع وفقًا لمعدل الربح الذى يتم توزيعه في نهاية كل شهر. متوسط الربح المتوقع هو 3% سنويًا إذا تم الاستمرار به حتى تاريخ الاستحقاق

المدة	العائد المتوقع	دورية توزيع العائد	العملة	فترة الإغلاق	أدنى حد لمبلغ الاستثمار	أقصى حد لمبلغ الاستثمار لكل عميل واحد
سنتين	وفقاً لمعدل توزيع الربح الشهري	شهري، عند نهاية كل شهر	درهم إماراتي	90 يوم	10,000 درهم إماراتي	10 مليون درهم إماراتي

برنامج المكافآت	الاسترداد الجزئي	الاسترداد المبكر
مشمول	غير مسموح	سيتم إعادة احتساب الربح على أساس معدل 1% سنوياً

الفترة	6-1 شهور	12-7 شهر	18-13 شهر	24-19 شهر
معدل توزيع الربح	8.00% سنوياً	2.00% سنوياً	1.00% سنوياً	1.00% سنوياً

المبلغ المودع بالأرقام: درهم إماراتي ◯ إعادة الاستثمار من حساب قائم** حساب العميل نوع المنتج

المبلغ المودع كتابة: ◯ تحويل مصرفي* ◯ شيك* ◯ نقداً

*سيتم إعادة احتساب مبلغ الربح وفقاً للمعدلات المذكورة أعلاه، وسيتم استرداد الفرق من رأس المال المستثمر للتعويض

الجزء ز – في تاريخ إستحقاق الصكوك ، الرجاء عمل التالي بمبلغ الاستثمار والأرباح:

◯ إصدار صكوك ادخار بالدرهم الإماراتي
◯ إصدار صكوك لمدة سنة واحدة بمعدل الربح السائد بنفس عملة الاستثمار

عند استحقاق رأس المال ، سوف يتم إصدار صكوك لمدة سنة واحدة بمعدل الربح السائد في وقت التجديد ، ما لم يحدد خلاف ذلك
سيتم إيداع توزيع الأرباح إلى حساب مقدم الطلب على شكل صكوك ادخار

موافقة و إقرار

أؤكد/نؤكد بأنني/إننا مفوض/مفوضون كما ينبغي من قبل صاحب الحساب للتصريح و الإقرار نيابة عنه حسبما هو موضح في هذا النموذج.

يؤكد العميل أن جميع المعلومات أعلاه صحيحة ودقيقة ويتعهد العميل بناءً على ذلك بتعويض شركة الصكوك الوطنية (شركة الشخص الواحد مساهمة خاصة) عن أي خسائر أو أضرار قد تتعرض لها نتيجة لعدم صحة هذه المعلومات، وأوافق/نوافق على أن شركة الصكوك الوطنية (شركة الشخص الواحد مساهمة خاصة) لها الحق في طلب المزيد من المعلومات أو المستندات الداعمة حسب تقديرها الخاص.

يتعهد العميل بإخطار شركة الصكوك الوطنية (شركة الشخص الواحد مساهمة خاصة) خلال 30 يوماً بأي تغيير قد يطرأ في الظروف التي تؤثر على وضع الإقامة الضريبية للعميل والأشخاص المتحكمين.

أؤكد/نؤكد بأنني/أننا قرأنا وقبلنا الشروط والأحكام الموضحة خلف نموذج الطلب هذا.

ختم الشركة

توقيع الشخص المخول، التاريخ

للإستعمال الرسمي

الوضع الضريبي	نعم/لا	الإسم والتوقيع الرسمي
يندرج تحت الإبلاغ الضريبي (FATCA)		
يندرج تحت الإبلاغ الضريبي (CRS)		

رمز الموزع
رمز المنفذ
الختم والتوقيع: ☐ التحقق من سلامة التوقيع ☐ التحقق من بطاقة الهوية وصورتها المعتمد
☐ جميع الوثائق والمستندات مرفقة

الصكوك الوطنية
NATIONAL BONDS

إستمارة طلب – THE PAYOUT
الشركات

الرقم المرجعي:

إيصال رسمي لإستمارة طلب THE PAYOUT

اسم العميل:

رقم العميل:

قيمة الاستثمار: تاريخ الاستثمار:

قيمة الاستثمار (بالحروف):

طريقة الدفع

● شيك*	● تحويل بنكي*	● إعادة الاستثمار من الحساب الحالي**	● نقداً
رقم الشيك	رقم الحساب	حساب العميل	
البنك	البنك	نوع المنتج	
الفرع	الفرع	مجموعة الصكوك	

* سيتم إصدار الصكوك فقط عند التحقق من صرف الشيك.
** في حالة إعادة الاستثمار من حساب حالي لدى الصكوك الوطنية، تطبق الشروط والأحكام على الحساب الحالي عند الإسترداد.

االشروط والأحكام

تنطبق هذه الشروط والأحكام ("الشروط والأحكام") والتي تعدل من وقت إلى آخر ، جنباً إلى جنب مع أي شروط وأحكام محددة إضافية (في حال وجودها) على المنتج وتخضع لها العلاقة بين شركة الصكوك الوطنية (شركة الشخص الواحد مساهمة خاصة) ("الشركة") والعميل ("مقدم الطلب") يحق للشركة حصرياً تعديل أو إضافة، أو حذف أي بند من هذه الشروط والأحكام في أي وقت إلى المدى الذي يسمح به القانون وذلك كما تنص عليه نشرة اصدار الصكوك الوطنية، وعليه يتم إبلاغ العميل مسبقاً عبر أي وسيلة معقولة بهذه التغييرات.. ما لم تنص هذه الشروط والأحكام على خلاف ذلك، يعتبر العميل قد وافق على هذه التغييرات إذا استمر بالتعامل من خلال المنتج بعد تسلمه للإخطار وفي غضون 7 أيام يجب إرسال إشعار إلى الشركة في حال عدم الموافقة أو يعتبر قد وافق ما لم يعترض عليه.

1.إن الحد الأدنى والأقصى لمبلغ الاستثمار ومدة الاستثمار لكل عميل كما هو موضح في تفاصيل المنتج القسم (و) من نموذج الطلب هذا. بإمكان العميل الواحد التسجيل في معاملات متعددة ، ولكن الحد الأقصى لكل عميل واحد كما هو موضح في تفاصيل المنتج ، القسم (و) من نموذج الطلب هذا. تخضع مبالغ الاستثمار التي تتجاوز الحد الأقصى لكل عميل واحد لمراجعة إدارة الشركة والموافقة عليها.

2.المنتج مبني على اساس إتفاقية المضاربة، والتي يوافق العميل على أنه قد قرأها وفهمها وقبلها حيث يقوم العميل (مالك الصندوق أو"رب المال") بتفويض الشركة (مدير الصندوق أو" المضارب") لاستثمار أمواله وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية، وبالطريقة التي تعتبرها الشركة ملائمة حسب تقديرها الخاص.

3.سيتم استثمار الاموال الموجودة في المنتج في وعاء استثماري مشترك مع أموال من الشركة و عملاء اخرين (وعاء استثمارات المضاربة). وتتولى الشركة إدارة وعاء استثمارات المضاربة وتوزع الأرباح الناتجة بين العملاء والشركة حسب نشرة إصدار الصكوك الوطنية التي سيتم تقديمها لي بناء على طلبي.

4.يقر العميل بأن هذه الشروط والأحكام لا تتضمن ما قد يعتبر ضماناً أو بياناً من الشركة للأرباح أو أي ضمان لسداد أي جزء من الحصة الكاملة من أموال المضاربة. ويدرك العميل أن جميع الأموال المودعة في وعاء استثمارات المضاربة (بما فيها رأس مال المضاربة الأصلي) عرضة لخسائر محتملة قد تنتج عن خسارة أصول المضاربة التي من شأنها أن تؤثر على المبلغ الأساسي من الأموال المودعة من قبل العملاء في حساب المضاربة.

5.حماية رأس المال طبقا للفتوى المتوفرة على موقعنا https://www.nationalbonds.ae/shariascompliance

6.للمنتجات ذات التوزيع الدوري حسب مقتضى الحال، يشار إلى الشهر للدلالة على شهر في السنة و الفترة الربعية للدلالة على ثلاثة أشهر في السنة والفترة النصف سنوية للدلالة على 6 أشهر في السنة و الفترة السنوية للدلالة على 12 شهراً في السنة. ومجموع كل الفترات يشير إلى مدة الاستثمار. تاريخ بدء كل فترة لاحقة للفترة الأولى يكون دائماً هو اليوم الذي يلي تاريخ استحقاق الفترة المنقضية.

7.عند تنفيذ طلب الاشتراك في منتج بعمله تختلف عن عملة المنتج ، سيتم تطبيق أسعار الصرف السائدة عند وقت إجراء المعاملة سواء كان ذلك الاكتتاب والاسترداد وتوزيع الأرباح والاستحقاق.

8.سيتم تطبيق عوائد مختلفة على منتجات مختلفة كما هو موضح في تفاصيل المنتج ، القسم (و) من نموذج الطلب هذا. ستدفع لك الشركة العائد المتوقع المطبق على منتجات معينة كما هو موضح في تفاصيل المنتج ، القسم (و) من نموذج الطلب هذا. ولكن يتم احتساب العائد الفعلي على المنتج في نهاية السنة. إذا كان العائد الفعلي أعلى من العائد المتوقع ، يحق للشركة الحصول على الفرق كحافز أداء أما إذا كان العائد الفعلي أقل من العائد المتوقع ، فإن الشركة قد تتبرع بالفرق من مواردها الخاصة بكامل إرادتها ومن دون أي التزام منها بذلك .

9.خلال يومي عمل (في أي يوم بخلاف يوم الجمعة أو السبت أو أي عطلة عامة معلنة رسمياً وتكون البنوك في الإمارات العربية المتحدة مفتوحة للعمل المنتظم) من تاريخ التأكيد على الأموال، تقوم الشركة بإرسال خطاب بكافة التفاصيل المتعلقة بتاريخ فتح الحساب وتاريخ استحقاق الصكوك وجدول توزيع العوائد وذلك إلى البريد الالكتروني المذكور في نموذج الطلب هذا.

10.عند توزيع الأرباح ، سيتم إيداع الأرباح في حساب العميل على شكل صكوك ادخار ، والتي يمكن سحبها في أي وقت عند الطلب. عند استحقاق مدة الاستثمار ، سيتم اتخاذ إجراء بناءً على اختيار العميل المحدد في القسم (ز) من نموذج الطلب هذا. في حال اختيار العميل بإصدار صكوك ادخار ، يمكن استرداد الصكوك في أي وقت عند الطلب.

11.سوف يكون هناك فترة إغلاق للصكوك الصادرة عن نموذج الطلب هذا وللفترة المحددة في تفاصيل المنتج ، القسم (و) من نموذج الطلب هذا ، وبعد ذلك يمكن استردادها كليًا أو جزئيًا في أي وقت ما لم يذكر خلاف ذلك في تفاصيل المنتج ، القسم (و) من نموذج الطلب هذا. سيتم دفع عوائد الاسترداد المبكر وفقًا لتفاصيل المنتج ، القسم (و) من نموذج الطلب هذا ، للأرباع السنوية اوالمدة غير المكتملة، يمكن استرداد مبلغ 5 (خمسة) ملايين درهم كحد أقصى شهريًا مع فترة إخطار مسبق تبلغ 7 أيام.

12.ستقوم الشركة بتطبيق ضريبة القيمة المضافة بشكل منفصل على الخدمات المقدمة اعتبارا من 1 يناير 2018 بموجب المرسوم الاتحادي رقم (8) لسنة 2017 بشأن ضريبة القيمة المضافة وقرار مجلس الوزراء (52) لسنة 2017 بشأن اللائحة التنفيذية، حسب الاقتضاء.

13.للمنتجات ذات التوزيع الربع سنوي للأرباح حسب مقتضى الحال ، لن يتم دفع أي عوائد عن الأرباع غير المكتملة. المبالغ التي تزيد عن 10 (عشرة) ملايين درهم أو ما يعادلها بعملات أخرى قد تستغرق ما يصل إلى 7 أيام عمل ليتم استردادها.تفاصيل الاسترداد الجزئي كما هو موضح في تفاصيل المنتج ، القسم (و) من نموذج الطلب هذا.

14.يتعهد العميل بأن الأموال المستخدمة للإشتراك بهذا المنتج هي من مصدر شرعي، وأن الطريقة التي تمت بها عملية الإشتراك بهذا المنتج لا تتعارض مع القواعد والأحكام المطبقة من قبل السلطات الرقابية المكلفة بتطبيق كافة التعليمات الرقابية والأوامر القضائية الصادرة عن محاكم دولة الإمارات العربية المتحدة.

15.قد تقوم الشركة بالتدقيق في البيانات الشخصية المقدمة من قبل العميل والمتعلقة بهويته أو هوية أي شخص آخر ورد اسمه في نموذج الطلب هذا ومصدر الأموال المستثمرة.

16.في حال كان المتقدم بالطلب يمثل كياناً اعتبارياً، أو وصياً أو حافظاً أو حارساً قضائياً او الممثل لتركة شخص متوفى، يجب عليه تقديم دليل مقبول للشركة وموزعيها المعتمدين يؤكد من خلاله أن الشخص الموقع على الطلب يتمتع بالحق القانوني والتفويض المعتمد للقيام بذلك.

17.وفقًا لتقدير الشركة الخاص ،في بعض المنتجات سيكون المشتركين من الأفراد مؤهلين لدخول السحب بفرصة واحدة لكل صك للفوز بالجائزة الكبرى المليون درهم وأي سحوبات أخرى ستنشأ من وقت لآخر. لا يحق للمؤسسات التي تستثمر في هذا المنتج دخول السحوبات على الجوائز.

18.يقر العميل ويؤكد ويوافق على أن للشركة الحق في قبول كل أو جزء من مبلغ الاستثمار المطلوب وفقًا لتقديرها الخاص.

19.يمكن للوصي الطبيعي أو القانوني الإشتراك بالمنتج باسم القاصرين الذين يكون وصياً عليهم من خلال تقديم إثبات قانوني يثبت حقه القانوني في القيام بذلك. يجب على القاصرين الذين يبلغون من العمر 21 عامًا تقديم المستندات اللازمة لإثبات هويتهم عمرهم وتوقيعهم قبل أي معاملة استرداد.

20.يؤكد العميل على أنه يتمتع بالحق القانوني الكامل والصلاحية لاسترداد هذا المنتج، سواء أن كان ذلك لشخصه أو لصالح شخص آخر أو مؤسسة.

21.لا يمكن نقل ملكية هذا المنتج في أي وقت، في حال وفاة العميل لا سمح الله، تشكل قيمة المنتج جزءاً من تركة العميل المتوفى.

22.العميل هو المسؤول الوحيد عن إبلاغ الشركة بأي تغيير يطرأ على البيانات التي كان قدمها للشركة.

23.. لا تتحمل الشركة المسؤلية عن أي خسارة قد تحدث أثناء نقل نماذج الطلب أو تعليمات السداد أو شهادات الصكوك أو أي مستندات أخرى أثناء عملية التقديم ما لم تكن تلك الخسارة ناتجة عن الشركة.

24. في حالة التحويل البنكي ، الشركة ليست مسؤولة عن أي تأخير من البنوك التي تقع خارج سيطرة الشركة وعملية إصدار الصكوك مرهونة باستلام الأموال في حساب الشركة.

25. المحاكم المدنية لدولة الإمارات العربية المتحدة هي الجهة المختصة حصرياً بالفصل في أي نزاعات قد تنشأ نتيجة لما يتضمنه هذا المستند.

26.إن الشركة، بصفتها مؤسسة مالية معتمدة ،مفوضة بتنفيذ كافة التعليمات التنظيمية ذات الصلة والأوامر القضائية الصادرة عن محاكم دولة الإمارات العربية المتحدة ويجوز لها أن تقوم بتجميد أرصدة الحسابات بموجب التعليمات الصادرة لها.

27. تحتفظ الشركة بالحق في إرسال الرسائل والوثائق الأخرى بالبريد الإلكتروني أو العادي ولا تتحمل المسؤلية عن أي ضرر أو خسارة تنتج عن ذلك.

28. تحتفظ الشركة بالحق في إدخال أي تغييرات تشغيلية لا تؤثر على حقوق العميل في أي وقت ؛ خلاف ذلك ، يجب إرسال إخطار في غضون 7 أيام إلى العميل الذي يعتبر قد وافق ما لم يعترض عليه.

29. يحق للعميل إصدار تعليمات لإجراء المعاملات على حسابه عن طريق الفاكس أو البريد الإلكتروني أو المكالمات الهاتفية، وبهذا يقر العميل بأنه على دراية كاملة بأن إجراء المعاملات عن طريق الفاكس أو البريد الإلكتروني أو المكالمات الهاتفية غير آمنة ويمكن العبث بها، كما يخلي الشركة من أي مسؤولية نتيجة قراره بإجراء المعاملات عن طريق الفاكس أو البريد الإلكتروني أو المكالمات الهاتفية في ما يتعلق بأي من أو كل حساباته مع الشركة أو في ما يتعلق بأي اتصالات أخرى عن طريق الفاكس أو البريد الإلكتروني أو المكالمات الهاتفية مع الشركة.

30. يتعهد العميل بنقل ملكية المنتج الصادرة بموجب هذا الطلب إلى الشركة لاسترداد الأموال في حال طُلب منه القيام بذلك من قبل الشركة في حال تصفية وعاء مضاربة الشركة وفقا لمستند طرح الشركة.

31. يوافق العميل على أنه يجوز للشركة ، وفقًا لتقديرها الخاص ودون التزامها بابداء الأسباب للعميل ، رفض تنفيذ طلب الاشتراك في المنتج الخاص به.

32. تخضع هذه الشروط والأحكام الى القوانين المعمول بها في دولة الإمارات العربية المتحدة ، كما هو مطبق في إمارة دبي ، شريطة ألا تتعارض هذه القوانين مع قواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية ، وفي تلك الحالة فإن قوانين ومبادئ الشريعة الإسلامية هي التي تسود.

* لمزيد من التفاصيل حول نشرة الإصدار ، يرجى زيارة موقعنا https://www.nationalbonds.ae/shariascompliance

ملحق – وصف مختصر للتعاريف

ملحوظة: فيما يلي ملخص للتعاريف التي ستساعدك على إكمال هذا النموذج.
يمكن الإطلاع على المزيد من التفاصيل في دائرة الإيرادات الداخلية IRS "قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية (FATCA)" و منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECDنموذج الإقرار الضريبي الذاتي الخاص بتبادل معلومات ا لحسابات المالية " يمكن الإطلاع على ذلك ضمن بوابات IRS و OECD

https://www.irs.gov/businesses/corporations/foreign-account-tax-compliance-a ct-fatca
/and http://www.oecd.org/tax/transparency/what-we-do

إذا كان لديك أي أسئلة، يرجى الاتصال بمستشارك الضريبي أو سلطة الضرائب المحلية.

"مؤسسة غير مالية نشطة"

مصطلح "مؤسسة غير مالية نشطة" يعني أي مؤسسة غير مالية تستوفي أي من المعايير المدرجة أدناه:

(أ) في حال كان أقل من ٪50 من إجمالي دخل المؤسسة غير المالية للسنة السابقة هو دخل سلبي وأقل من ٪50 من الأصول المملوكة للمؤسسة غير المالية خلال السنة السابقة كانت أصولاً تنتج أو يحتفظ بها لإنتاج الدخل السلبي؛

(ب) أن يتم تداول الأوراق المالية للمؤسسة غير المالية بصورة منتظمة في سوق أوراق مالية معتمد أو كانت المؤسسة غير المالية تابعة لإحدى الشركات التي تتداول بصورة منتظمة في سوق أوراق مالية معتمد؛

(ج) كانت المؤسسة غير المالية هي مؤسسة حكومية أو منظمة دولية أو بنك مركزي أو مملوكة بشكل كامل لأحد من المؤسسات المذكورة مسبقاً؛

(د) أن تكون جميع نشاطات المؤسسة غير المالية تتمثل بشكل أساسي (كليًا أو جزئيًا) في تملك الأسهم المتداولة أو تقديم التمويل والخدمات إلى واحدة أو أكثر من الشركات التابعة التي تمارس التجارة أو الأعمال خلاف أعمال المؤسسات المالية، ولا تعتبر المؤسسة مؤهلة لهذه الحالة، إذا كانت تمارس نشاط (أو تحمل نفسها على) كصندوق استثمار مشابهة لصناديق الاستثمار الخاصة أو صناديق رأس المال الاستثماري أو صندوق استحواذ مدعوم بالقروض أو أي أداة استثمارية يكون الغرض منها الاستحواذ أو تمويل الشركات ومن ثم تملك فائدة في تلك الشركات على أساس أصول رأس مالية بأغراض الاستثمار؛

(هـ) إن كانت المؤسسة غير المالية لم تقم بإجراء أي أعمال، كما لا يوجد لديها تاريخ تشغيل مسبق (مؤسسة غير مالية جديدة) وعلى الرغم من ذلك تقوم باستثمار رأس مالها في الأصول بغرض تشغيل أعمالها خلاف لتلك المخصصة للمؤسسات المالية، وتعتبر المؤسسة غير المالية غير مستحقة لهذا الاستثناء بعد مرور 24 شهر من تاريخ التأسيس الأولي للمؤسسة غير المالية؛

(و) لم تكن المؤسسة غير المالية مؤسسة مالية في السنوات الخمس السابقة، في مرحلة تصفية لأصولها أو اعادة الهيكلة بغرض الاستمرار أو استئناف التشغيل في أعمال خلاف تلك الخاصة بالمؤسسة المالية؛

(ز) تعمل المؤسسة غير المالية في تمويل والتعامل بشكل أساسي مع أو لأجل شركات تابعة غير تلك المعروفة بأنها مؤسسة مالية وكذلك لا تقدم تمويلاً أو خدمات لأي شركة غير مرتبطة بالشركة التابعة شريطة أن تكون مجموعة الشركات التابعة تمارس بشكل أساسي أعمال تخالف تلك الخاصة بالمؤسسات المالية.

(ح) تعتبر المؤسسة غير المالية مستوفية جميع المتطلبات التالية:

(1) تم تأسيسها وتشغيلها ضمن حدود سلطة إقامتها وحصراً لأغراض دينية أو خيرية أو علمية أو فنية أو ثقافية أو رياضية أو تعليمية؛ أو قد تم تأسيسها وتشغيلها ضمن حدود سلطة إقامتها وكانت منظمة مهنية أو اتحاد أعمال أو غرفة تجارة أو منظمة عمالية أو زراعية أو بستانية أو اتحاد مدني أو منظمة تعمل حصراً لتعزيز الرعاية الاجتماعية.

(2) تكون معفاة من ضريبة الدخل في نطاق سلطة إقامتها؛

(3) لا تملك مساهمين أو أعضاء لديهم حقوق ملكية أو فائدة في دخلها أو أصولها؛
(4) ألا يسمح القانون واجب التطبيق لسلطة إقامة المؤسسة غير المالية أو والمستندات التأسيسية للمؤسسة غير المالية بتوزيع أي دخل أو أصول للمؤسسة غير المالية أو الحصول على فائدة من شخص خاص أو منظمة غير خيري خلاف تلك التي تخص أنشطة المؤسسة غير المالية أو لدفع تعويض مناسب للخدمات المقدمة أو كدفعة تمثل القيمة السوقية العادلة لعقارات قامت المؤسسة غير المالية بشرائها؛ و

(5) أن يتطلب القانون واجب التطبيق لسلطة الإقامة أنه، وعند تصفية أو حل المؤسسة غير المالية يتم توزيع جميع أصولها على مؤسسات حكومية أو منظمات غير ربحية أخرى، أو أن تؤول ملكيتها إلى حكومة سلطة إقامة المؤسسة غير المالية أو أي تنظيمات سياسية أخرى.

"الشخص المتحكم"

هو الشخص (الأشخاص) الطبيعي الذي له السيطرة على المؤسسة. وفي حالة عدم تحديد أي شخص طبيعي أو أشخاص يمارسون السيطرة على الكيان من خلال مصالح الملكية، يُعتبر الشخص المتحكم في الكيان هو الشخص الطبيعي الذي يشغل منصب مسؤول إداري كبير.

"المؤسسة الراعية" (Custodial)

المصطلح "المؤسسة الراعية" يعني أي مؤسسة تحتفظ بأصول مالية تشكل جزء كبيراً من أعمالها لحساب آخرين، و يحدث ذلك حينما يكون الدخل الإجمالي للمؤسسة الناتج عن الاحتفاظ بأصول مالية ومتعلق بخدمات مالية يساوي أو يتجاوز 20% من الدخل الإجمالي للمؤسسة خلال (1) فترة ثلاث سنوات تنتهي في 31 ديسمبر (أو اليوم الأخير من فتر ة محاسبية لسنة غير تقويمية) قبل السنة التي يتم فيها التحديد، أو (2) الفترة التي تواجدت المؤسسة خلالها.

"مؤسسة الإيداع" (Depository)

المصطلح "مؤسسة الإيداع" يعني أي مؤسسة تقبل الودائع خلال المسار الاعتيادي للعمل المصرفي أو ما يشابهه.

"منظمة عالمية مكلفة"

منظمة مكلفة بمهام عالمية، ويتم تمويلها في المعتاد عبر إسهامات من الحكومات الوطنية، ومن أمثلتها اللجنة العالمية للصليب الأحمر، والمنظمة العالمية للهجرة، ووكالات الأمم المتحدة وغيرها.

"مؤسسة مالية"

المصطلح "مؤسسة مالية" يعني "مؤسسة راعية"، أو "مؤسسة إيداع"، أو "مؤسسة استثمار" أو "شركة تأمين محددة." يرجى الإطلاع على القوانين المحلية الخاص بقوانين الإفصاح المشترك للتعرف على المزيد من تعريفات التصنيفات التي تنطبق على المؤسسات المالية.

"الرقم العالمي لتعريف الوسيط (GIIN)"

يتم تعيين الرقم العالمي لتعريف الوسيط بواسطة نظام التسجيل FATCA للمؤسسات المالية والإبلاغ المباشر للمؤسسات الأجنبية غير المالية. ويمكن أن يستخدمه الذين تم تعيين رقم تعريف وسيط لهم لتعريف أنفسهم لوكلاء الاستقطاع الضريبي والإدارات الضريبية لتقارير قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية.

"مؤسسة استثمارية "

المصطلح "مؤسسة استثمارية" يشمل نوعين من المؤسسات:

(1) مؤسسة تعمل بشكل أساسي في واحد أو أكثر من الأنشطة أو العمليات التالية لصالح أو نيابة عن عميل:

• التداول في أدوات السوق المالية (الشيكات، الكمبيالات، شهادات الإيداع، المشتقات، إلخ)، بورصة العملات الأجنبية، السوق المالي، سعر الفائدة، أدوات المؤشرات، الأوراق المالية القابلة للتحويل، أو التداول في عقود السلع الآجلة.

•إدارة المحافظ الفردية أو الجماعية.

•وبخلاف ذلك، الاستثمار أو إدارة الأصول المالية أو الأموال نيابة عن أشخاص آخرين. وهذه الأنشطة أو العمليات لا تشمل تقديم مشورة استثمار غير ملزمة للعميل.

(2) النوع الثاني من "المؤسسة الاستثمارية" (" مؤسسة استثمار تديرها مؤسسة مالية أخرى") هو أي مؤسسة ينتج دخلها الإجمالي بشكل رئيسي من الاستثمار أو إعادة الاستثمار أو الاتجار في أصول مالية حيث يتم إدارة المؤسسة بواسطة مؤسسة أخرى هي مؤسسة إيداع أو مؤسسة راعية أو شركة تأمين محددة أو النوع الأول من مؤسسة الاستثمار.

مؤسسة استثمارية مقرها في دولة ليست مشاركة وتديرها مؤسسة مالية أخرى"

يعني أي مؤسسة ينتج دخلها الإجمالي من الاستثمار أو إعادة الاستثمار أو الاتجار في أصول مالية إذا كانت المؤسسة

(1) تديرها مؤسسة مالية أخرى
(2) مؤسسة مالية تقع في دولة غير مشاركة.

"مؤسسة استثمارية تديرها مؤسسة مالية أخرى"

أي مؤسسة ما تتم "إدارتها بواسطة" مؤسسة أخرى إذا كانت المؤسسة التي تتولى الإدارة، بشكل مباشر أو عبر مقدم خدمة آخر نيابة عن المؤسسة المدارة، تقوم بتنفيذ أي من الأنشطة أو العمليات الموضحة في الفقرة (1) أعلاه في تعريف "مؤسسة استثمارية".

تتولى مؤسسة إدارة مؤسسة أخرى فقط إذا كان لديها تفويض دارة أصول المؤسسة الأخرى (كلياً أو جزئياً) حينما يتم إدارة مؤسسة بواسطة عدة مؤسسات مالية أو مؤسسات غير مالية أو أفراد، يتم اعتبار المؤسسة على أنها تتم إدارتها عبر مؤسسة أخرى هي مؤسسة إيداع، أو مؤسسة راعية، أو شركة تأمين محددة، أو النوع الأول من مؤسسة الاستثمار، وذلك إذا كانت المؤسسات التي تتولى الإدارة هي هذه المؤسسة الأخرى.

"مؤسسة غير مالية"

وفق لوائح معايير الإفصاح المشتركة، فإن المؤسسة غير المالية هي مؤسسة خلاف المؤسسة المالية، يمكن تصنيفها على أنها مؤسسة غير مالية نشطة أو مؤسسة غير مالية غير نشطة.

"مؤسسة أجنبية غير مالية"

وفق لوائح قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية، فإن المؤسسة الأجنبية غير المالية هي أي مؤسسة بخلاف المؤسسة المالية وغير أمريكية، يمكن تصنيفها على أنها مؤسسة أجنبية غير مالية نشطة أو مؤسسة أجنبية غير مالية غير نشطة.

"منظمة غير ربحية"

المنظمة غير الربحية، والمعروفة أيضًا باسم مؤسسة غير تجارية ، أو مؤسسة غير ربحية، هي كيان قانوني يتم تنظيمه وتشغيله لتحقيق منفعة جماعية أو عامة أو اجتماعية ، على عكس الكيان الذي يعمل كعمل تجاري يهدف إلى تحقيق الربح للمالكين.

"سلطة مشاركة"

يُقصد بمصطلح "السلطة المشاركة" هي السلطة التي ترتبط باتفاقية يتم بموجبها تقديم المعلومات المطلوبة بشأن التبادل التلقائي لمعلومات الحساب المالي والمذكورة في معايير الإفصاح المشتركة والتي يتم تحديدها في قائمة منشورة.

"مؤسسة غير مالية غير نشطة"

" مؤسسة غير مالية غير نشطة " يعني أي مؤسسة غير مالية غير نشطة، مؤسسة استثمارية تقع ضمن سلطة غير مشاركة وتدار بواسطة مؤسسة مالية أخرى لأغراض معايير الإفصاح المشتركة.

"مقيم لأغراض ضريبية"

لكل دولة قوانينها الخاصة بتحديد الإقامة لأغراض ضريبية، وكل منطقة قضائية قدمت معلومات حول طريقة تحديد ما إذا كان أي مؤسسة بعينها تعتبر مقيمة بالمنطقة القضائية لأغراض ضريبية، وذلك على بوابة التبادل التلقائي للمعلومات الخاصة بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وبشكل عام، ستكون المؤسسة مقيمة لأغراض الضريبة في منطقة قضائية معينة إذا كانت تدفع أو يجب أن تدفع الضريبة فيه بسبب مكان إقامتها أو إدارتها أو تأسيسها، أو أي معيار آخر ذي طبيعة مماثلة بموجب قوانين تلك المنطقة القضائية (بما في ذلك الاتفاقيات الضريبية) وليس فقط من مصادر في تلك المنطقة. قد تعتمد المؤسسات ذات الإقامة المزدوجة على قواعد شروط التعادل الواردة في الاتفاقيات الضريبية (في حال كانت قابلة للتطبيق) لحل حالات الإقامة المزدوجة من أجل تحديد الإقامة لأغراض ضريبية. يجب التعامل مع المؤسسات، مثل الشرا كة أو الشراكة ذات المسؤولية المحدودة أو أي وضع قانوني مماثل ليس له إقامة لإغراض ضريبية على أنها مقيماً في المنطقة القضائية التي يقع فيها مكان الإدارة الفعالة. للحصول على معلومات إضافية حول الإقامة الضريبية، يرجى التحدث إلى مستشارك الضريبي أو زيارة بوابة التبادل التلقائي للمعلومات الخاصة بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

"شركة التأمين المحددة"

المصطلح "شركة التأمين المحددة" يعني أي مؤسسة تشكل شركة تأمين (أو الشركة القابضة لشركة تأمين) تقوم بإصدار، أو أنها ملتزمة بالدفع مقابل، عقد تأمين بقيمة نقدية أو عقد سنوي.

"رقم التعريف الضريبي (أو ما يعادله"

المصطلح "رقم التعريف الضريبي" (TIN) أو ما يعادله في حال عدم توفر رقم تعريف ضريبي هو رمز يتكون من حروف أو أرقام تخصصها منطقة قضائية (دولة) لفرد أو مؤسسة ويستخدم لتعريف الفرد أو المؤسسة لأغراض تطبيق القوا نين الضريبية لهذه المنطقة القضائية. يمكن الإطلاع على المزيد من المعلومات عن الأرقام الشخصية الضريبية المقبولة بزيارة بوابة التبادل التلقائي للمعلومات الخاصة بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

بعض المناطق القضائية لا تصدر رقم تعريف ضريبي، وهذه المناطق تستخدم على الأغلب رمز آخر يعادله. ومن أمثلة هذ ا النوع رمز/رقم تسجيل الشركة المستخدم للمؤسسات.